

١٩

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٥ ذو الحجة سنة ١٣٧٨ هـ الموافق ١ تموز سنة ١٩٥٩ م . العدد ١٤٢٩

الفهرس

٥٢٩	إضافة قانون الى الامور التي سيجبها مجلس الامة في دورته الاستثنائية
٥٢٩	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ : قانون محكمة امن الدولة
٥٣١	قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ : قانون ميناء العقبة
٥٣٤	فض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة
٥٣٤	نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٩ : نظام البعثات العلمية المعدل لسنة ١٩٥٩
٥٣٥	نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ : نظام بلدية النعمية صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات
٥٣٩	نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩ : نظام بلدية جنين المعدل ، صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات
٥٤٠	نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٩ : نظام الاتعاب للجان تحكيم العمال

دار النور للطباعة والنشر والتوزيع بمسار

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا المجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكم الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الدعوى
محمود سلم غنام	محكمة الامانة	١٩٥٩/٦/٢٩	٨ صباحاً	مدن
فاطمة حسين عليان	محكمة الامانة	١٩٥٩/٦/٢٩	د	مدن
محمد القطامش الحمد	محكمة صلح عجلون	١٩٥٩/٦/١٨	د	حراج
حسام فريد اسماعيل الجبوسي	محكمة جزاء بادية نابلس	١٩٥٩/٦/٢٩	د	اساءة الاتيان

خلاصة احكام جزائية

ثبت بالادلة الواردة مجازرة الاطناء التالية اسماؤهم لارتكابهم الجرم المسند اليهم وتقرر حبسهم للعدة المينة مع تضييهم الرسوم والتنفقات حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

اسم الظنين	الحكمة	نوع الجرم	مدة الحبس	الرسوم والتنفقات
ابراهيم زيدان صالح	صلح الخليل	سير		٤٥٠ فلس
ابراهيم زيدان صالح	د	د		١٠٠ دينار
ابراهيم زيدان صالح	د	د		٦٠٠ دينار
محمود حسن مخلف	صلح جزاء صلون	حراسة		١٠٠ دينار
خضر الياس اللاتي	الزرقاء	سير		١ دينار
حسين يوسف خضري	د	حرق		١ دينار
جيراثيل جميل الياس شاين	د	سير		١ دينار
موسى عبد الجواد شاكر	د	د		١ دينار
موسى محمد احمد الشرفي	د	د		١ دينار
محمد عبد موسى رباح	د	د		١ دينار
محمد عطية اليازوري	د	د		٢٥٠ دينار
خليل عيد شريف	د	د		٢ دينار
اسماعيل جميل مكبوكر	د	د		١ دينار
توفيق محمد غزال	د	حرق		١٠٠ دينار
رجاء محمد النبي	د	سير		١ دينار
فارس عبد المالك محمد	د	حرق		١ دينار
خضر محمد الجامد	د	سير		١ دينار
غالب كامل ابو اللين	د	د		١ دينار

هكذا من المأهول

إضافة قانون

الى الامور التي سيجعلها مجلس الامة في دورته الاستثنائية

نح. (عبدالله ملك) (مكة للدرزية الحثمية)

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٨٢) من الدستور ،
نصدر اراءتنا بما هو آت :يضاف مشروع قانون محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة امام محكمة امن الدولة لسنة ١٩٥٩ الى الامور
المسجلة في اراءتنا المؤرخة في ١٩٥٩/٢/٢٥ التي دعي مجلس الامة للانعقاد من اجلها .

١٩٥٩/٦/٢٠

أخمين بطال

رئيس الوزراء وزير الداخلية
مزارع المجالي وصفي ميرزا

نح. (عبدالله ملك) (مكة للدرزية الحثمية)

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره و اضافته الى قوانين الدولة :قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩
قانون محكمة أمن الدولةالمادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .المادة ٢ - في احوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة وبناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة بحق لرئيس
الوزراء ان يشكل محكمة خاصة تدعى محكمة امن الدولة تؤلف من ثلاثة من العسكريين و/او المدنيين
الذين يعينهم رئيس الوزراء قضاة فيها بموجب امر ينشر في الجريدة الرسمية .المادة ٣ - اعتباراً من تاريخ تأليف محكمة امن الدولة بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون وعلى الرغم مما جاء
في المادة (١٣١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ والمادة (٣) من قانون
العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ تصبح هذه المحكمة وحدها دون غيرها هي صاحبة الصلاحية
لمحاكمة الاشخاص العسكريين او المدنيين المتهمين بارتكاب الجرائم التالية :١ - الجرائم التي تقع على امن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد (١٠٢ الى ١١٢) من قانون
العقوبات رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١ .ب - جرائم التجسس المنصوص عليها في المواد (١١٩ الى ١٢١) من قانون العقوبات رقم ٨٥ لسنة
١٩٥١ .ج - الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد (١٢٧ الى ١٤١) من قانون
العقوبات رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١ .د - الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد (١٤٩ الى ١٦٠) من قانون العقوبات
رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١ .

هـ - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ٤ - يعتبر خاضعاً للصلاحيات محكمة امن الدولة دون غيرها كل من تأمر او حرض او ساعد على ارتكاب
اية جريمة من الجرائم المشمولة باحكام هذا القانون او حاول ارتكابها او حاول حمل غيره او تحريضه
او تشويقه على ارتكابها او ساعد باية صورة اخرى على تسهيل ارتكابها وبالعوم كل من كانت له اية صلة
باقتراح هذه الجرائم .المادة ٥ - على محكمة أمن الدولة التي تؤلف للنظر في القضايا المشمولة باحكام هذا القانون ان تراعي النصوص
القانونية المشار اليها في المادة (٣) من هذا القانون وأن تطبق العقوبات المبينة فيها .المادة ٦ - تسري احكام هذا القانون على الجرائم المشمولة بالمادتين (٤٣) من هذا القانون ولو كان وقوعها
سابقاً لنفاذه ما دام انه لم يبدأ بمحاكمتها .المادة ٧ - يجوز للقائد العام للقوات المسلحة في القضايا المشمولة باحكام هذا القانون ان يعين ضابطاً او اكثر كلجنة
تحقيق لتمارس وظيفة المدعي العام كما يجوز له ان يعين المشاور العدلي للجيش العربي الاردني او احد
مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام وفقاً للصلاحيات المعطاة لكل منها في قانون اصول المحاكمات
الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ واي تعديل يطرأ عليه او اي قانون يجل محله .المادة ٨ - تجري محاكمة الاشخاص المتهمين باية جريمة من الجرائم المشمولة باحكام هذا القانون علناً الا اذا قررت
المحكمة بالنسبة الى الصالح العام ان تجري المحاكمة بصورة سرية ويجوز للتمهم ان ينيب عنه محامياً
للدفاع عنه .المادة ٩ - تصدر محكمة امن الدولة قراراتها بأغلبية الآراء ولا تكون قابلة للاستئناف او التمييز او الطعن باي
وجه آخر امام أية محكمة اخرى .المادة ١٠ - لا تنفذ احكام الاعدام الصادرة بمقتضى هذا القانون الا بعد ان تقتزن بتصديق الملك وفقاً لاحكام
الدستور ، ولا تنفذ الاحكام التي تقتضي بسجن المحكوم عليه اكثر من سنة واحدة الا بعد ان يصدقها
رئيس الوزراء الذي له الحق أن يطلب إعادة المحاكمة او ان يخفف او ان يزيد العقوبة المحكوم بها .المادة ١١ - يلغى قانون المحكمة الخاصة لمحاكمة الذين يخافون امن الدولة الداخلي او الخارجي رقم (٧) لسنة ١٩٥٢
وقانون محاكمة مرتكبي جرائم التجسس امام المجالس العسكرية رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٣ وببطل
العمل بها .

هكذا من أمهات

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٥٩/٦/٢٧

الحسين بن طلال

وزير العدلية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
انسطاس حنايا	وزير التربية والتعليم بالوكالة	خارون الحيري
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتوني	هاشم الجبوسي
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	عاكف الفايز
يعقوب معمر		

نور الدين السورنجر

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب ،
نصادق على القانون الآتي وأمر بإصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

قانون ميناء العقبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ميناء العقبة لسنة ١٩٥٩) ويعمل به اعتباراً من اول السنة المالية التي تبدأ بتاريخ ١/١/١٩٥٩ .

المادة ٢ - يكون للفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

- تعني عبارة (الوزير) الوزير المختص المرتبطة به دائرة ميناء العقبة .
- تعني كلمة (الدائرة) الدائرة الحكومية الخاصة المؤسسة لادارة شؤون الميناء بمقتضى هذا القانون .
- تعني كلمة (الهيئة) الهيئة الاستشارية المولفة بموجب احكام هذا القانون .
- تعني كلمة (الميناء) ميناء العقبة وتحدها منطقتها بالخط الارضي الممتد من حدود المملكة الاردنية الهاشمية القريبة من حدود المملكة العربية السعودية وتشمل المياه الإقليمية التابعة لهذا الخط ، كما تمتد في كل الاتجاهات البرية الى بعد ٢٥٠ متراً من اعلى خط لتسويب المياه .

هـ - وتعني كلمة (السفينة) اي مركب صالح للملاحة مهما كان محموله وتسميته ويشمل ذلك اجزائه وفروعه الاصلية او المتحركة .

و - وتعني كلمة (البضائع) جميع انواع السلع التجارية والحيوانات والمنتجات والمواد الخام وكافة انواع المصنوعات .

المادة ٣ - أ - تنفيذاً لاحكام هذا القانون تؤسس دائرة حكومية خاصة تقوم بانشاء الميناء وادارته وتتمينه واستغلاله وصيانته والقيام بكافة الاعمال المتعلقة به وترتبط هذه الدائرة بالوزير ويكون لها هيئة استشارية تؤلف من الوزير المختص رئيساً ومن وكلاء وزارات المالية والجمارك والاقتصاد الوطني ومدير عام الخط الحجازي الاردني ومدير عام دائرة ميناء العقبة وممثلين اثنين من غير الموظفين عن المصالح التجارية ينتخبها مجلس الوزراء .

ب - تكون مدة الخدمة لاجراء الهيئة (٥) سنوات وعند انتهاء هذه المدة او قبل ذلك اذا اقتضى الامر ، يعاد تأليفها بالطريقة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تجتمع الهيئة برئاسة الوزير المختص او من ينوبه عنه من كبار الموظفين وتتخذ قراراتها بالأكثرية .

المادة ٤ - أ - تنظر الهيئة في جميع الشؤون المتعلقة بالميناء التي تعرضها عليها الدائرة وترفع توصياتها المتعلقة بالامور المبينة ادناه بواسطة الوزير الى مجلس الوزراء الذي له ان يتخذ القرارات المناسبة بشأنها :

- ادارة الميناء واستغلاله عن طريق مؤسسات واشخاص اخرين .
- توسيع الميناء وانشاءاته العامة التي تستدعي مساعدة الحكومة المالية .
- استملاك اية ارض واقعة ضمن منطقة الميناء او خارجها اذا كانت ضرورية لاجراء الميناء .
- شراء او استئجار او استعارة اية سفينة او سفن وتفرعاتها لاستعمالها او استغلالها مباشرة او ضمن المساهمة في اية مؤسسة او شركة تقوم بهذه الاعمال .
- تحويل طريق استيراد او تصدير البضائع من اية ميناء او مرفأ او معبر اخر الى ميناء العقبة كلما قضت المصلحة بذلك .
- تنظيم عمليات نقل البضائع من السفن الى ميناء العقبة ومن ثم الى اية جهة داخل المملكة وبالعكس والاعتراف على هذا التنظيم .
- انشاء منطقة تجارية حرة في الميناء .
- موازنة الميناء المالية .
- الانظمة المتعلقة بالرسوم والخدمات والامور المالية بشكل عام .
- بيع او شراء الابنية والاراضي ضمن منطقة الميناء .
- جميع الامور المتعلقة بالامن والدفاع .

ب - اما التواصي التي ترفعها الهيئة للوزير المختص بشأن اي امر آخر فتقوم الدائرة بتنفيذهامباشرة .

المادة ٥ - تنظم الدائرة موازنة سنوية مستقلة عن موازنة الدولة يوافق عليها مجلس الوزراء تعين فيها وارداها ونفقاتها العادية وتعتمد هذه الموازنة في الدرجة الاولى على واردات الدائرة ويغطي العجز من خزانة

هكذا من المأهول

الدولة بشرط ان لا تتجاوز المبلغ الذي تتحمله خزانة الدولة ما يرصد لهذه الغاية في الموازنة العامة واما الاعمال الانشائية فوق العادة للميناء فتعقد المبالغ اللازمة لها في الموازنة العامة للدولة وفق امكانياتها المالية ، وتتبع هذه الدائرة نظاما ماليا خاصا يوافق عليه مجلس الوزراء . ويخضع موظفو هذه الدائرة لاحكام قانون التقاعد وانظمة الموظفين العامة .

المادة ٦ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة والتعليمات اللازمة لتمكين الدائرة من القيام بالامور التي تطلب منها او التي يكون من صلاحياتها ان تقوم بها بمقتضى هذا القانون او اي نظام يصدر بوجبه . ويجوز ان تحوى هذه الانظمة والتعليمات بالنسبة الى الامور التي تتناولها احكاما تنص على فرض اية رسوم او تكاليف اخرى او دفع تعويض لاي شخص فيما يتعلق بخدمات الميناء . كما يجوز ان تنص على عقوبات تفرض على من يخالف احكامها بالكيفية التي تعين فيها وعلى الحصول على نفقات او تعويضات عن اضرار لحقت بالميناء او باي من فروعها من جراء هذه المخالفات

المادة ٧ - يلغى قانون ميناء العقبة رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ كاتلغى القوانين المعدلة له غير انه يشترط في ذلك مايلي :

أ - ان تبقى جميع الانظمة الصادرة قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى القانون الملغى معمولاً بها الى ان تلغى او يستبدل بها انظمة اخرى تصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - ان تعتبر اية اشارة لسلطة ميناء العقبة في اي نظام معمول به حين نفاذ هذا القانون بانها تسرى على الوزير المختص المرتبطة به الدائرة التي حلت محل السلطة بمقتضى هذا القانون .

ج - ان تعتبر جميع العقود التي عقبتها السلطة والتي لم تنته مدتها انها عقبت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/٦/٢٧

أخمين بطلال

وزير الداخلية والمواصلات
انسطاس حنايا
وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة
خاوصي الحيري
رئيس الوزراء ووزير الخارجية
هزاع المجالي
وزير التربية والتعليم بالوكالة

وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة
وصفي مريزا
وزير الصحة
جميل التوقني
وزير المالية
هاشم الجبوسي

وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة
يعقوب معمر
وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
عاكف الفاي

فض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة

في (ربيع اللؤلؤ) من (الحكمة للدرونية الحثمية)

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٨٢) من الدستور :

نصدر ارادتنا بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من ١٩٥٩/٦/٢٨ .

١٩٥٩/٦/٢٧

أخمين بطلال

وزير الداخلية
وصفي مريزا
رئيس الوزراء
هزاع المجالي

في (ربيع اللؤلؤ) من (الحكمة للدرونية الحثمية)

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٠ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام البعثات العلمية المعدل لسنة ١٩٥٩

رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام البعثات العلمية المعدل لسنة ١٩٥٩ ويقرأ مع نظام البعثات العلمية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ب من المادة (١٧) من النظام الاصلي حسباً عدلت بالنظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ باضافة عبارة (شخصاً أو) اليها بعد كلمة (يعيل) التي وردت فيها .

١٩٥٩/٦/١١

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني
خاوصي الحيري
قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم
محمد الامين الشنقيطي
رئيس الوزراء ووزير الخارجية
هزاع المجالي

وزير الداخلية
وصفي مريزا
وزير الصحة
جميل التوقني
وزير المالية
هاشم الجبوسي

وزير الاشغال العامة
يعقوب معمر
وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
عاكف الفاي
وزير الدفاع والانشاء والتعمير
انور النشاشيبي

هكذا من أهل

نحو (سنة الله) كبرى (الحكمة للرواية)

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٩ ،
أمر بوضع النظامين الآتيين :

- ١ - نظام بلدية النعمة لسنة ١٩٥٩ .
- ٢ - نظام بلدية جين المعدل لسنة ١٩٥٩ .

١٩٥٩/٦/١١

أعضاء المجلس

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
خاوي الحيري	محمد الامين الشقيطي	هناح الحاي
وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتنجي	هاشم الجيوسي
وزير الاشغال العامة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الدفاع والانشاء والتعمير
يعقوب معمر	عاكف الفايز	أنور النشاشيبي

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩

نظام بلدية النعمة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية النعمة لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعني لفظة (ملى) كل مكان يقع ضمن منطقة البلدية يجري به الملو ويباح للجمهور حضوره مقابل دفع اي مبلغ من المال وتشمل التمثيل المسرحي وعرض الصور المتحركة (السينما) واللعبة المتحركة (السيرك) والحفلات الموسيقية والرقص وسباق الخيل وكل نوع من الالعاب من شأنه ان يدر دخلا ماليا على صاحبه ويستثنى من ذلك المحاضرات من اي نوع كانت والتي تعرض لغايات عليا .

الفصل الاول

رسوم الملاهي العامة

المادة ٣ - تستوفي البلدية رسما قدره عشرة فلوس عن كل تذكرة لدخول دور السينما او الملاهي او المراقص او الملاعب او التمثيل اما الملاهي المتجولة فيستوفي عنها رسم قدره (٢٥٠) فلسا عن كل يوم ويجب في جميع الاحوال ان تغلق ابواب هذه الملاهي في تمام الساعة الثانية عشرة ليلا .

الفصل الثاني

رسوم الذبحة

المادة ٤ - تستوفي البلدية عن الحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية او في مسلخها بقصد البيع الرسوم التالية :

فلس	
١٠٠	عن كل رأس من الضأن
٧٥	عن كل رأس من الماعز
٤٠	عن كل رأس من الحمل او الجدي
٤٠٠	عن كل رأس من صغار البقر او الخنزير
٦٠٠	عن كل رأس من البقر
٨٠٠	عن كل رأس من الحمل او الجاموس
٥٠٠	عن كل رأس من صغار الحمل او الجاموس

الفصل الثالث

رسوم بيع الحيوانات

المادة ٥ - تستوفي البلدية من المشتري الرسوم التالية عن الحيوانات التي تباع في الاسواق العامة او في اي مكان آخر ضمن المنطقة البلدية :

فلس	
٥٠	عن كل رأس من الماعز او الضأن
٣٠	عن كل رأس من صغار الماعز او الضأن
١٠٠	عن كل رأس من البهائم
٢٥٠	عن كل رأس من الخيل والبقر والبنغال والابل
١٢٥	عن كل رأس من صغار الخيل والبقر والبنغال والابل

المادة ٦ - لدى مبادلة حيوان بأخر من نفس النوع يستوفي نفس الرسم المعين بمقتضى هذا النظام من الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين المقدرة .

الفصل الرابع

الوحات والاعلانات

المادة ٧ - ابقاء للغاية المقصودة من هذا الفصل من النظام :

- أ - تعني لفظة (لوحة) كل اعلان يعرض على مسكن شخص او محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص او نوع العمل او المهنة او الحرفة التي يتعاطاها ويشمل اية اشارة او كتابة تكتب على لوحة او تنقش على حجر .
- ب - وتشمل لفظة (اعلانات) كل اعلان يكتب على جدار او على ورقة او ورق مقوى او خشب او زجاج او معدن يعلق ويعرض على مسكن شخص او مكتبه او محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط او نوع العمل او المهنة التي يتعاطاها .

هكذا من أهل

المادة ٨ - تستوفى الرسوم التالية عن اللوحات والاعلانات :

فلس	دينار
٣٥٠	١
٧٥٠	

الفصل الخامس

البسطات والمظلات

المادة ٩ - تستوفى الرسوم التالية سنوياً عن البسطات والمظلات المصروح بإقامتها أمام الحوانيت وداخلها والميادين والساحات والأماكن العامة ضمن المنطقة البلدية :

عن كل متر مربع أو جزء منه على أن لا يقل حجم المظلة والبسطة عن المترين ٥٠٠ فلس .

الفصل السادس

الباعة التجولون

المادة ١٠ - يستوفى رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس من الباعة التجولون الذين يستعملون بهيماً أو عربة يد و(٢٥٠) فلساً من الذين لا يستعملون عربة يد أو بهيم .

الفصل السابع

رسوم الأوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ١١ - على جميع الباعة بالموازين والمكاييل والمقاييس أن يمدنوا أوزانهم أو مكاييلهم أو مقاييسهم بمعرفة البلدية ويستوفى لمنفعة البلدية مقابل الدمع رسوم بالنسب التالية :

فلس	دينار
٨٠	١
٣٠	

الفصل الثامن

رسوم قببان

المادة ١٢ - يستوفى رسم قببان مما يباع في الأسواق العامة من المواد التالية خارج المخازن والحوانيت وداخلها ضمن المنطقة البلدية بالنسب التالية :

فلس	دينار
١٠	
٥٠	
٥	
١٥	
٥٠	

عن كل (٥٠) كيلو غراماً من الحبوب أو أي جزء منها

عن كل ٢٥٠ كيلو غراماً من الحطب أو الفحم والبصل والكلس والملح أو أي جزء منها

عن كل ثلاثة كيلو غرامات من زيت الزيتون أو الصابون أو اللبن أو الجيد

عن كل ثلاثة كيلو غرامات من البسمن البلدي

عن كل حمل من التبن أو الحطب أو الكلس أو الفحم أو البصل أو البطيخ

فلس

٢٠	عن كل حمل بهيم من التبن أو الحطب أو الكلس أو الفحم أو البصل أو البطيخ
٥٠٠	عن كل جملة سيارة من الجفت أو الفحم أو الحطب تخرج من المنطقة البلدية تزيد حمولتها عن
٥٠	الطن الواحد
	عن كل حمل بهيم من الزبيب أو التين المجفف (القطين)

الفصل التاسع

رسوم الخضار والفواكه

المادة ١٣ - يستوفى عن الخضار والفواكه الطازجة التي تعرض للبيع ضمن منطقة بلدية النعيمة الرسوم التالية :

فلس

٩٠	عن كل (٢٥٠) كيلو غراماً من الاثمار الحمضية
٩٠	عن كل (٢٥٠) كيلو غراماً من الخضار والفواكه على اختلاف
	انواعها
١٠٠	عن كل حمل من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها
٦٠	عن كل حمل من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها
٢٠	عن كل سلة كبيرة لا يزيد وزنها عن (١٥) كيلو غرامات
١٠	عن كل سلة صغيرة لا يزيد وزنها عن (١٠) كيلو غرامات
٤٠	عن كل حمل بهيم من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها

الفصل العاشر

انشاء الابنية

المادة ١٤ - تستوفى البلدية الرسوم التالية عن رخص البناء :

٢٥٠	١ - رسم تسجيل طلب الرخصة
١٥	٢ - رسم ائنة السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للقر المربع
٢٠	٣ - رسم ائنة الصناعات والمستودعات والمنازل والمعامل والمخازن والمكاتب والفنادق ودور السينما والقاعات العمومية واماككن اللهو والمقاهي والمطاعم والاسواق العامة بما فيه الكراجات وتشمل ذلك السدود ضمن
٢٠	الابنية عن كل طابق للقر المربع .
٥٠	٤ - الاقنية والسرايب تدفع نصف الرسوم بالنسبة لرسم البناء المنشأ ضمنه

من قيمة الرسوم

فلس	دينار	
١٠٠	عن كل طابق للتر	٥ - الشرفات والبلكونات الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة
٥٠٠	عن كل طابق للتر	٦ - الشرفات والبلكونات الخارجية البارزة على الشوارع والطرقات العامة
١	عن كل طابق للتر	٧ - البروز في البناء على الشوارع والطرقات العامة
٥	بالمتر طول	٨ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (السور)
٢٥٠	رسم مقطوع	٩ - بناء كازان أو صيريج ماء أو حفرة امتصاصية أو فتح
٢٥٠	رسم مقطوع	١٠ - كهف قديم أو حديث تحت سطح الأرض
٢٥٠	رسم مقطوع	١١ - احدث تغييرات في بناء قائم
٢٥٠	رسم مقطوع	١٢ - بناء مؤقت لزيادة مدته عن سنة بغية استعماله في
١	رسم مقطوع	حراسة الأبنية المراد اقامتها وحفظ مواد بنائها
١	رسم مقطوع	١٣ - رسم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشوف
٥٠٪	من قيمة الرسم	رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي سنة

الفصل الحادي عشر

احكام متفرقة

- المادة ١٥ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
- المادة ١٦ - يلغى نظام بلدية النعيمة رقم (١) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته واي نظام سابق يتعلق ببلدية النعيمة الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩

نظام بلدية جنين المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام بلدية جنين المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع نظام بلدية جنين لسنة ١٩٣٥ حسب عدل بالنظامين رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٨ . والمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- المادة ٢ - تلغى المادة (٦٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- المادة ٦٧ - يكون سوق الجبوب الحالي في مكانه المخصص في عمارة البلدية هو السوق البلدي للحبوب .
- المادة ٣ - تلغى المادة (٦٨) من النظام الاصلي حسب عدلت بالنظامين رقم ٤ و ٧ لسنة ١٩٥٨ ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- المادة ٦٨ - لا تستوفي رسوم لبيع الجبوب الا من يتم بيع حبوبه في السوق البلدي للحبوب .
- المادة ٤ - تلغى المادة (٦٩) من النظام الاصلي حسب عدلت بالنظام رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- المادة ٦٩ - يستوفي المجلس البلدي اما مباشرة أو بواسطة معتمده رسماً قدره ثلاثة في المئة من ثمن الجبوب من البائع وتكون وحدة الاوزان الكيلو غرام .

نظام البلدية المعدل لسنة ١٩٥٩

- بمقتضى المادة (٢٧) من قانون تعويض العمال رقم (١٧) لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢١ ،
- نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الاتعاب للجان تحكيم العمال

رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون تعويض العمال رقم (١٧) لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الاتعاب للجان تحكيم العمال لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة الوزير « وزير الشؤون الاجتماعية » .

المادة ٣ - يجوز للوزير ان يقدر لرئيس اللجنة وعضويها الاتعاب المناسبة بنسبة لا تزيد على عشرة في المائة من المبلغ المحكوم به وان يفرض دفعها على الطرف المحكوم عليه .

المادة ٤ - يجوز للوزير ان يقرر الاتعاب المناسبة لحامي الطرفين امام لجان التحكيم حسب النسب التالية ، وان يفرض دفعها على الطرف المحكوم عليه .